

Distr.: General
24 July 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١
٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠٠١
البندان ٤ و ١٣ (ك) من جدول الأعمال
تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة
والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة
فيما يتصل بالموضوع التالي: دور الأمم المتحدة
في تعزيز التنمية لا سيما فيما يتعلق بالحصول
على المعرفة والتكنولوجيا، خصوصا تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات ونقلهما، وذلك من
خلال أمور من بينها الشراكات مع أصحاب
المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص
المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة
والتنمية

الجمعية العامة
الدورة السادسة والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للصين لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم مرفقا بهذه الرسالة نتائج وتوصيات الندوة الدولية بشأن
اقتصاد الشبكة الإلكترونية والإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية، المعقودة في بيجين في الفترة
من ١٩ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ والندوة الدولية بشأن دور الحكومات في تنمية
التجارة الإلكترونية، المعقودة في نينغبو، في ٢٣ و ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١؛ والمنتدى الثاني

* A/56/150.

الرفيع المستوى بشأن إشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، المعقود في شنغهاي في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البند ١٢ "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" من جدول الأعمال المؤقت (A/56/150)، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البندين ٤ "تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالموضوع التالي: دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المعرفة والتكنولوجيا، وخصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونقلهما، وذلك من خلال أمور من بينها الشراكات مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما فيهم القطاع الخاص"، و ١٣ (ك) "المسائل الاقتصادية والبيئية: الإدارة العامة والتنمية"، من جدول أعمال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١.

(توقيع) وانغ ينغفان

السفير فوق العادة والمفوض والممثل الدائم
لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

الإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات والتنمية: تقرير عن ثلاثة مؤتمرات عقدت في الصين

استجابة لإعلان الأمم المتحدة للألفية والإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عقدت الحكومة الصينية، بالتعاون مع شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، ثلاثة مؤتمرات مهمة في النصف الأول من عام ٢٠٠١ لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز قدراتها الوطنية للإفادة من الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإندماج في الاقتصاد العالمي القائم على المعلوماتية. وهذه المؤتمرات الثلاثة هي:

- ١ - الندوة الدولية بشأن اقتصاد الشبكة الإلكترونية والإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية، ١٩-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بيجين، الصين؛
- ٢ - الندوة الدولية بشأن دور الحكومات في تنمية التجارة الإلكترونية، ٢٣-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١، نينغبو، الصين؛
- ٣ - المنتدى الثاني الرفيع المستوى بشأن إشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٤-٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، شنغهاي، الصين.

وقد أدلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، برسائله في المؤتمرات الثلاثة، التي حضرها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد م. مارتن بيلينغا - إبوتو، وألقى الخطب الرئيسية في المؤتمرات الثلاث. وفيما يلي عرض للملاحظات والنتائج والتوصيات الناجمة عن هذه المؤتمرات الثلاثة.

أولا - الملاحظات

الندوة الدولية بشأن اقتصاد الشبكة الإلكترونية والإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية اشترك برعاية هذه الندوة اللجنة الحكومية للتخطيط الإنمائي، ووزارة المالية، ووزارة الصناعة الإعلامية، والمكتب الحكومي للإحصاء التابع للحكومة الصينية، ومصرف الشعب الصيني، والإدارة الشعبية لبلدية بيجين. وبما أن الندوة كانت المؤتمر الدولي الأول الذي يعالج هذا الموضوع المهم، فإنها اجتذبت أكثر من ٣٠٠ مشترك من ٣٦ بلدا، بمن فيهم عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين. كما حضر الندوة ممثلون أقدمون من إدارة الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد الأوروبي.

وسعت الندوة، في الإطار العام لبناء المؤسسات الوطنية، إلى تعزيز وعي البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للطابع المتطور لاقتصاد الشبكة الإلكترونية وما يتصل به من المسائل المتعلقة بالإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية. وتحقيقاً لهذا الغرض، أسهمت الندوة في تعميق فهم ما يلي: تطور اقتصاد الشبكة الإلكترونية واتجاهاته وتأثيره على النظم الوطنية والعالمية لإدارة الرشيدة للشؤون الاقتصادية؛ التحديات والفرص التي يوفرها اقتصاد الشبكة الإلكترونية الجديد للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ودور الحكومات في توجيه الفترة الانتقالية من الاقتصاد القديم إلى اقتصاد الشبكة الإلكترونية. وهدف الندوة الأخير هو مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على اغتنام الفرص والاشتراك بجني الفوائد التي يعدّها بها اقتصاد الشبكة الإلكترونية.

وركّزت الندوة على المواضيع الخمسة التالية: (١) اقتصاد الشبكة الإلكترونية والعملة الاقتصادية؛ (٢) اقتصاد الشبكة الإلكترونية والتنمية؛ (٣) اقتصاد الشبكة الإلكترونية والتغيرات الهيكلية؛ (٤) الإدارة الوطنية الرشيدة للاقتصاد؛ (٥) الإدارة العالمية الرشيدة للاقتصاد. وقد دُعِيَ خمسة خبراء دوليين لمعالجة هذه المواضيع الخمسة.

الندوة الدولية بشأن دور الحكومات في تنمية التجارة الإلكترونية

اشترك في رعاية هذه الندوة الإدارة الشعبية لبلدية نينغبو، والأكاديمية الصينية للعلوم، والأكاديمية الصينية للهندسة، ووزارة الصناعة الإعلامية في الصين، وجامعة زيجيانغ الصينية. وشارك في هذه الندوة أكثر من ٢٨٠ مشتركاً من ٣٩ بلداً، منهم عدد كبير من الوزراء وكبار الموظفين الحكوميين، كما حضرها ممثلون أقدمون من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق النقد الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والاتحاد الأوروبي.

من الأمور المشتهرة أن التجارة الإلكترونية واعدة في تعزيز وتوسيع نطاق التجارة العالمية. ولكن هذه العملية ليست تلقائية، إذ إنها تتطلب جهوداً متضافرة لإيجاد البيئة الملائمة، أي البيئة التي تتوافر فيها جميع القدرات البشرية والمؤسسية الضرورية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فهذه البلدان تحتاج إلى تصميم سياسات وطنية وأطر استراتيجية لتوجيه تنمية التجارة الإلكترونية. وعلى الإدارات الحكومية الوطنية والمحلية أن تؤدي دوراً أساسياً في هذه العملية بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وفي ضوء ذلك، سعت الندوة إلى توفير منتدى لصانعي السياسات من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لتبادل الآراء عن دور الحكومات في تنمية التجارة الإلكترونية.

وقد ركزت هذه الندوة على المواضيع الأربعة التالية: (١) الاتجاهات في تنمية التجارة الإلكترونية؛ (٢) استراتيجيات تنمية التجارة الإلكترونية في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ (٣) الأوجه الإدارية والقانونية للتجارة الإلكترونية؛ (٤) دراسة حالة إفراية تتعلق بتنمية التجارة الإلكترونية في مدينة نينغبو، الصين. ودعى أربعة أخصائيين دوليين لمعالجة هذه المواضيع الأربعة.

المنتدى الرفيع المستوى الثاني بشأن إشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

يهدف الحدث السنوي المتعلق بإشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ الذي تشترك بعقده الإدارة الشعبية لبلدية شنغهاي، ووزارة الصناعة الإعلامية الصينية والأكاديمية الصينية للعلوم، برعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تعزيز تنمية إشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالحث على التعاون الإقليمي وفيما بين البلدان، لا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في القطاع الحكومي وقطاع الشركات، لتقليص الفارق الحاسوبي والفجوة في اقتصاد المعلوماتية بين المدن المتقدمة النمو والمدن النامية في هذه المنطقة. فالمنتدى الرفيع المستوى الأول بشأن إشاعة المعلوماتية في المدن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، في شنغهاي، الصين. ومنذ ذاك التاريخ أصبح المنتدى تجمُّعاً مفضلاً لعمدة المدن وصانعي السياسات والقرارات، والخبراء، والقطاع الخاص ورجال الأعمال القادة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهو الحدث الوحيد الذي يركّز اهتمامه حصراً على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى البلديات وعلى اقتصاد المعلوماتية ذي الصلة المتحوّل من اقتصاد محلي إلى عالمي.

واستناداً إلى فعالية المنتدى الأول ونتائجه ودوره البارز، فقد تولّد اهتمام بالمنتدى الثاني وتفاعل بشأنه على مستوى رفيع. واشترك في المنتدى الثاني المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، في شنغهاي، ما يزيد على ٨٠٠ زعيم من زعماء الإدارات البلدية، وقطاع الأعمال المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظمات غير الحكومية، والخبراء من جميع أنحاء العالم، منهم وزير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لسنغافورة، ووزير الإدارة العامة الإيطالي، وكبار نواب الرئيس في شركة هيوليت باكرد، وسيسكو سيسستمز، وشركة أوراكل، وممثلون لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجامعة الأمم المتحدة.

وركّز برنامج عمل المنتدى الثاني على ”الحلول وأفضل الممارسات في إشاعة المعلوماتية في المدن“، وعرض وناقش من خلال منتدى رؤساء مجالس الإدارة ومنتدى رؤساء البلديات، الخيارات المتعلقة بالتطبيقات العملية لتطوير واستخدام البنى التحتية الإعلامية في المدن والصناعة المعلوماتية، ونظم الإدارة الرشيدة، بما في ذلك التنظيم الإداري والأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لنجاحها. وجرى أيضا تنظيم عدد من الدورات الاستثنائية لتقديم الخبرات الموضوعية لبعض البلدان والمدن في مناسبات خاصة، مثل يوم سنغافورة، ويوم هونغ كونغ، ويوم شنغهاي، ويوم الإدارة الإلكترونية، والمائدة المستديرة لرؤساء البلديات، ويوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

ثانيا - النتائج

١ - علّقت غالبية الحكومات المشاركة أهمية كبرى على تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية. ومع الإقرار بأن استحداث تكنولوجيا جديدة للمعلومات والاتصالات وظهور اقتصاد الشبكة الإلكترونية وفّر للبلدان النامية فرصا جديدة للتنمية، فقد أشار العديد من الممثلين من مختلف الحكومات إلى أنه ما زال هناك سيناريوهين متطرفين: أحدهما إيجابي والآخر سلبي. ويتمثل السيناريو الأول في أن اقتصاد الشبكة الإلكترونية يمكن أن يوفر للبلدان النامية قناة جديدة للنمو. في هذا السيناريو، إن تكنولوجيا المعلومات من شأنها أن تتيح للبلدان النامية ردم الفجوة القائمة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو وأن تساعد على التنافس على قدم المساواة معها في الأسواق العالمية. والسيناريو البديل يتمثل في أن تكنولوجيا المعلومات ستساعد على تحقيق نمو سريع في البلدان المتقدمة النمو، في الوقت الذي ستبقى فيه البلدان النامية متخلفة عن الركب. فإذا كان الأمر كذلك، فإن ”الفارق الحاسوبي“ الحالي سيُوجد الأساس لحصول تباين أكبر في النواتج الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وحتى داخل البلدان النامية أيضا.

ومن أجل زيادة احتمال تحقيق النتيجة الإيجابية، فإن البلدان النامية تحتاج إلى تعميق فهمها لاقتصاد المعلوماتية الجديد، وأن تخطط أطرها المؤسسية والسياسية بدقة، وأن تضع الاستراتيجيات الملائمة للإفادة منها. ورثما يتم ذلك، يُعتبر بناء إطار دولي للبحث على التعاون الدولي الفعال أمرا حاسما، لا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لردم الفارق الحاسوبي وتعزيز الفرص الحاسوبية، واعتماد استراتيجية متسقة لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات على نطاق المنظومة لتعزيز تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية في جميع البلدان.

٢ - إن تأثير الثورة التكنولوجية، بما في ذلك الثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية، على النمو الاقتصادي والاجتماعي لأية دولة يتوقف على اتحاد خاص لعدة مقومات أساسية. فالتكنولوجيا تلعب حتما دورا مهما في هذا المجال، ولكن التكنولوجيا وحدها ليست كافية لإحداث تغييرات دراماتيكية في المجتمع. فالاستثمارات، مثلا، مهمة وضرورية كذلك. ناهيك عن أن المقومات الأساسية تشمل أيضا إيجاد توازن صحيح بين المهارات والمؤسسات الملائمة والطرق الإيجابية في الإدارة، وقبل كل شيء، روحية الاضطلاع بالمشاريع. ويصف بعض الخبراء هذه المقومات بأنها "رأس المال الاجتماعي". فبينما يمكن استنساخ التكنولوجيات أو شراؤها ببعض النفقة عندما يتوافر رأس المال، فإن استنساخ رأس المال الاجتماعي أصعب بكثير بل غالبا ما يكون مستحيلا؛ كما أن تنميته تتطلب عادة وقتا طويلا. من هنا، يجب أن يترافق زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية بعملية بناء القدرات الوطنية، التي تشمل إجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة وإيجاد إدارة رشيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الحكومات أن تضمن ترافق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، عليها أن تختار سياسات تراعي خصائص الشبكة الإلكترونية التي يتميز بها الاقتصاد الجديد وتستخدمها في مصلحتها.

٣ - أشار الخبراء المشتركين في هذه المؤتمرات إلى أن احتمال إمكانية ازدياد الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة جرّاء اقتصاد الشبكة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية يمكن أن يصبح واقعا بطريقتين: أولا، إن المعوقات التي تفرضها ضالة الموارد تمنع البلدان الفقيرة من الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، مما يخلق فارقا حاسوبيا، وهذه الهوة الحاسوبية تؤدي بدورها إلى توسع الهوة الاقتصادية. ثانيا، إن البلدان النامية توظف الكثير من مواردها الضئيلة التي تحوّلها من استخدامات أخرى لرדם الهوة الحاسوبية، ولكنها تبقى عاجزة عن اللحاق بالركب من الوجهة الاقتصادية. وينشأ هذا الوضع الثاني عندما تفتقر البلدان النامية إلى رأس المال الاجتماعي للإفادة من هذه التكنولوجيات الجديدة. ومن منظور البلدان النامية، هذه النتيجة الثانية هي أسوأ الاحتمالات طرّا.

ولذلك، على قادة الحكومات في البلدان النامية أن يدركوا أنه، حتى ولو كان نموذج الاقتصاد القائم على المعلوماتية يطبق على نحو متزايد في البلدان النامية، فإن الانتقال إلى

اقتصاد قائم على المعلوماتية ليس خيارا ممكنا أو ذا فائدة بالنسبة لجميع البلدان، لا سيما في المستقبل القريب. ومع تقدير الحكومات الوطنية للفرص الممكنة التي يتيحها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدانها، فإن عليها أيضا أن تعي ببصيرة نافذة القيود والعثرات التي ينطوي عليها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤ - إن العديد من ممثلي الحكومات، استنادا إلى تجاربهم الخاصة، يشاطرون الرأي الذي مفاده أنه لتجنب الوقوع في العثرات ولزيادة فرص النجاح إلى أقصى حد ممكن، يجب على البلدان النامية أن لا تقلد تقليدا أعمى القادة في مجال التكنولوجيا. إن ميزة اقتصاد الشبكة الإلكترونية الجديد والمتمثلة في أن الربح يكسب كامل الرهان تدل على أن تقليد الممارسات الجيدة للبلدان الناجحة لن يجدي نفعا على الدوام. وقد يكون بإمكان البلدان النامية في بعض الأحيان أن تردم الهوة الحاسوبية عن طريق التقليد، إلا أنه ما دام هناك هوة، فإن البلدان الغنية قد تحني معظم المكاسب. وعلى سبيل المثال، إن استخدامات الإنترنت يختلف فيما بين البلدان التي هي في مراحل مختلفة من عملية النمو. ففي الاقتصادات المتقدمة، يمكن لشبكة الإنترنت أن توفر قناة للتجارة الإلكترونية. أما بالنسبة للعديد من البلدان النامية فإن الأمر ليس كذلك، والسبب بكل بساطة مرده الافتقار إلى الهيكيلية المالية اللازمة (كبطاقات الائتمان، مثلا) ومحدودية الوصول إلى شبكة الإنترنت. وبالتالي فعلى البلدان النامية ألا تحاول استنساخ ما أجري، أو ما يجري، في البلدان المتقدمة النمو، إذ إن ذلك لن يؤدي بها إلا إلى استهلاك موارد ثمينة دون أن تحقق نجاحا يذكر. وليس ثمة مخطط واحد يصلح لجميع البلدان النامية. وتهيؤ المجتمعات لاقتباس الاقتصاد الجديد القائم على المعلوماتية يعتمد على مواقف الأفراد، وإدراك المخاطر، والعادات الثقافية، والتقاليد الاجتماعية، ومرونة المؤسسات القائمة. وعلى كل مجتمع أن يكيّف هذا المخطط ليتلاءم مع مميزاته الخاصة.

وعلى البلدان النامية أن تجري تحليلا لمشاكلها الخاصة، وأن تحدد الفرص التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في حل هذه المشاكل. وعلى البلدان النامية أيضا أن تحدد المعوقات الرئيسية لبلدانها وأن تدرس ما إذا كان بإمكان التكنولوجيا الجديدة أن تزيلها بطريقة جذرية. وعلى سبيل المثال، إذا كانت أسواق العمالة لا تعمل كما ينبغي، فإن عمليات تبادل العمالة الإلكترونية يمكن أن تساعد؛ وإذا كانت أسواق السلع لا تعمل بشكل جيد، فإن غرف المقاصة الإلكترونية يمكن أن تساعد. وكذلك، هناك العديد من الإمكانيات في مجالات التجارة الدولية والتخطيط المتعلق بالمواد، وتوزيعها، والمتاجر المتعددة الفروع، والاتصالات.

٥ - إن اللحاق بركب اقتصاد الشبكة الإلكترونية الجديد والقائم على المعلوماتية، وإزالة الفارق الحاسوبي ليس مجرد مسألة إجراء المزيد من الاستثمار في البنية التحتية للمعلوماتية أو جعل الإنترنت متاحة للجميع. فبالنسبة لغالبية واسعة من السكان في البلدان النامية، ولأولئك الذين يعيشون على هوامش الكفاف، فإن الأولويات ما زالت الماء والغذاء والصحة والطاقة. وحتى الآن، فإن الإنترنت لا توفر هذه الأمور بصورة مباشرة. والاحتمال الخطير يكمن في أن التمسك بالإنترنت يمكن أن يحول موارد عن سد الاحتياجات الأساسية للفقراء في الوقت الذي لا يفيد توظيف الأموال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفقراء على الإطلاق.

ولكن، من جهة أخرى، إن سد الاحتياجات الأساسية للفقراء، من مثل الماء والغذاء والصحة والطاقة، لا تتعارض بالضرورة مع إزالة الفارق الحاسوبي. وما ينبغي على الحكومات أن تقوم به إنما هو تحديد الفرص الجديدة للتنمية التي توفرها ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن تعلن، استناداً إلى حالة كل بلد من بلدانها، رؤياها الخاصة، وأن تضع مجموعة جديدة من الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. والتدبير الأساسي، في عداد هذه التدابير، يتمثل في تحديد، الفرص الخاصة بكل بلد من بلدانها. وفي إطار البيئة الجديدة للثورة العالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مختلفة عن الاستراتيجيات المعتمدة في العصر الصناعي بحيث تجري معالجة المشاكل التقليدية من مثل مشاكل المياه والغذاء والصحة والطاقة بطرق مختلفة وأكثر فعالية.

٦ - هناك ثلاثة مجالات رئيسية يجري فيها تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عالم اليوم: التجارة الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية الحكومية، والمجتمع الإلكتروني. وتمثل هذه المجالات الثلاثة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأوجه الأكثر دقة التي يمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد أن تفيد منها في المرحلة الراهنة. وقد اتفق الخبراء والمشاركون في المؤتمرات على أن أي بلد يحتاج إلى ثلاثة عناصر رئيسية لتطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه المجالات الثلاثة الحساسة. وهذه العناصر الرئيسية هي: (أ) الإمكانية الفعلية والاقتصادية لوصول المستخدمين المحتملين إلى الإنترنت، أي إلى البنى التحتية والشبكات الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية بأسعار مقبولة؛ (ب) اشتراك جميع المستخدمين المحتملين في المعارف والخبرات الملائمة، كالخبرة الفنية؛ (ج) الأطر القانونية والتنظيمية التي تضمن الأمن والسرية لجميع العمليات الجارية على شبكة الإنترنت، أي حماية الشركات التجارية والمستهلكين. ويجب على أي بلد نام يرغب في تنمية التجارية الإلكترونية والإدارة الإلكترونية الحكومية والمجتمع الإلكتروني أن يبذل جهوداً تهدف إلى تحقيق هذه العناصر الأساسية الثلاثة. وفيما يتعلق بالتعاون التقني

والمساعدة الدولية، فإن الاحتياجات الملحة للبلدان النامية تشمل جميع هذه العناصر الأساسية الثلاثة. ويجب اتخاذ خطوات موضوعية لتعزيز البنى التحتية للمعلومات والاتصالات، كتوسيع نطاق الاتصالات السلكية واللاسلكية لتشمل الأماكن النائية والريفية، وجعل الشبكة الخلوية تغطي جميع أنحاء العالم، عن طريق استخدام مرافق البث الإذاعي الساتلية الحاسوبية بغية توفير ربط فائق السرعة بالسواتل، واستغلال البث الإذاعي والتلفزيوني على نطاق أوسع، وغير ذلك من الأمور.

ثالثا - التوصيات

١ - **الاستثمار في التعليم** - إن الاستثمار في التعليم مهم في أي اقتصاد، في أي مستوى من مستويات تطوره تقريبا، وهو مرغوب فيه لذاته، ولكن التعليم في موضوع اقتصاد الشبكة الإلكترونية يشكّل ميزة بالغة الأهمية. والنجاح في مجال كهذا يعتمد اعتمادا كبيرا على الإفادة من رأس المال البشري وملكية الآثار الفكرية. ولذلك، ينبغي على الحكومات أيضا أن تقوم بالاستثمار بشكل مكثّف في التعليم الابتدائي والثانوي، وفي العلوم الأساسية في مراحل التعليم العالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي عليها أن تشجع وتسهّل اشتراك القطاع الخاص في عمليات تدريب خاصة.

ويجب على الحكومات، في الوقت الذي تقوم فيه بالاستثمار في التعليم، أن تدرك أن نظم التعليم التقليدية، المصممة لسد احتياجات المجتمع الصناعي، ما عادت تفي بالاحتياجات في عصر المعلومات. وهذا ما أثبتته بشكل حاسم نقص الموظفين من ذوي المهارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم، على جميع المستويات وفي جميع البلدان. من هنا، ينبغي إيلاء اهتمام كبير لإصلاح نظم التعليم الراهنة لجعلها متكيفة مع متطلبات عصر المعلومات القادم. ويجب البدء بالتعليم الملائم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلتَي التعليم الابتدائية والثانوية. وينبغي أن يشمل إصلاح التعليم أيضا تعزيز المهارات في اللغات الأكثر استخداما في الإنترنت، بحيث يكون ممكنا ترجمة المعلومات المتوفرة إلى معرفة مطلوبة في الأعمال المربحة، واستخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية؛ فإذا كانت الإنترنت قد فتحت نوافذ على العالم، فقد بات ممكنا إيجاد مزيد من الفرص للسكان المحليين في الأعمال التجارية.

٢ - **خلق طلب من الحكومات على تكنولوجيا جديدة** - في العديد من البلدان النامية، يمكن للحكومات وللمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية العاملة في هذه البلدان، أن تلعب دورا مفيدا في تعزيز الطلب على منتجات المعلوماتية والسلع المتعلقة

بالمعلومات. ففي العديد من البلدان، تكون الحكومة هي الأداة الأساسية للتغيير الاجتماعي وتتفاعل مع الجمهور من خلال قنوات مختلفة. وفي الواقع، إن الحكومة هي المستخدم الأكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من البلدان المتقدمة النمو والنامية. ويمكن للهيئات العامة في هذه البلدان أن تساعد بأن تصبح مستهلكة ومنتجة لمنتجات المعلوماتية. وأحد السبل البسيطة للقيام بذلك يتمثل في إدخال تكنولوجيا المعلومات إلى الإدارات الحكومية وتطوير الإنترنت بوصفها وسيلة الاتصال مع الجمهور، كتطوير الإدارة الإلكترونية الحكومية استناداً إلى الحالة الخاصة بكل بلد واحتياجاته الملحة. فهذه التدخلات يمكن أن تطلق دورة إيجابية، وأن تساعد أيضاً على الالتفاف على الحواجز اللغوية والثقافية التي تسهم في الفارق الحاسوبي. فالبيروقراطيات الحكومية تتخلف عن الركب من جراء القيود التي تفرضها الموارد وعدم الكفاءة. فعن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات، قد تصبح الأعمال الحكومية أكثر فعالية وكفاءة، وقد تؤدي خدمات عامة أفضل للمواطنين، وقد تنشأ شراكات جديدة بين الحكومة والمؤسسات والمواطنين. والأمر الحاسم هو أن الإدارة الإلكترونية الحكومية لن يقتصر دورها على تسير الحكومة بوصفها مستخدماً أساسياً لتكنولوجيا المعلومات، بل إنها أيضاً ستعزز الطلب على التكنولوجيا الجديدة في البلد. وهذا بدوره سيخلق مزيداً من الطلب على المنتجات ذات الصلة وسيؤثر في طرق وسرعة اعتماد القطاع الخاص لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣ - تعزيز الإمداد بالتكنولوجيات الجديدة عن طريق الاستثمار في البنى التحتية -
أشار خبراء وموظفون حكوميون إلى أن هناك متطلبات أساسية أعمق تحتاجها الشبكة المعلوماتية والتجارة الإلكترونية، منها إمكانية الارتباط بالشبكة الإلكترونية. وفي الوقت الحاضر، تشكل الشبكة المعلوماتية العالمية الكبرى طريقاً يستلزم استخدامه دفع رسم عليه، والغالبية الواسعة من سكان العالم لا تملك القدرة على شراء الحواسيب المطلوبة للاتصال بالإنترنت. ولذلك فإن إنشاء قنوات إلكترونية للأنشطة الحكومية سيكون عديم الفائدة إذا كان الناس غير قادرين على الوصول إلى هذه القنوات. فمن جهة الإمداد، ينبغي على الحكومات أن تستثمر في البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، لا سيما إذا كان المستثمرون من القطاع الخاص غير راغبين أو غير قادرين على القيام بذلك. وعلى العموم، إن الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية للمعلوماتية من شأنها أن تكون عنصراً حافزاً وجاذباً للاستثمارات الخاصة في منتجات تستفيد من اعتمادها على البنى التحتية. وبالطبع، إن القطاع الخاص نفسه قد يكون راغباً في الاستثمار في بعض المجالات. وفي العديد من البلدان، مثلاً، تطورت الهواتف النقالة واللاسلكية تطوراً سريعاً بفضل الاستثمارات الخاصة. وبإمكان الحكومات أن تشجع هذا الاتجاه عن طريق إعطاء تراخيص طويلة الأمد بأسعار

معقولة. وفي بعض الأحيان، إن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار يستلزم إزالة الاحتكارات الحكومية القائمة ويؤدي إلى خسارة تدفقات الإيرادات الرهانة، ولكن المكاسب الطويلة الأمد تفوق هذه الخسائر.

٤ - تشجيع الإنتاج المحلي لمضمون البرامج الحاسوبية ومنتجات المعلوماتية والخدمات المتعلقة بها، وتشجيع روح الإبداع الفردي - تشكل هذه العناصر، بالنسبة لأي بلد، الأساس الذي يعطي للبلد ميزة تنافسية في المستقبل. فالتنمية المحلية محتوية البرامج الحاسوبية، ومنتجات وخدمات المعلوماتية تشكّل العنصر الأساسي لجذب السكان المحليين إلى الإنترنت وربطهم بها، وبالتالي الترويج لجعل الإنترنت في متناول الجمهور. وبالفعل، فإن العديد من البرامج التطبيقية التي يجري وضعها لمنفعة المواطنين، كالمكتبات الحاسوبية، والمتاحف الإلكترونية والتعليم والتدريب عن بُعد، والخدمات الطبية عن بُعد وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية العامة، يجب أن تقوم على أساس تنمية الصناعة المحلية محتوية البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، إن عددا كبيرا من الأنظمة الإعلامية كالأخبار المحلية والطقس، والتسليّة، والسياحة، والخرائط، والرياضة يجري وضعها استنادا إلى المحتوى المحلي للبرامج الحاسوبية ومن شأنها أن تشكل حافزا على تنمية صناعة الخدمات الإعلامية المحلية ورفع مستوى معيشة السكان المحليين.

إن البلدان النامية لديها إمكانية التخصص في إنتاج السلع المعلوماتية في السوق العالمي ومنها صناعات البرامج الحاسوبية ومحتويات البرامج. ولكي تكون البلدان النامية قادرة على المنافسة في هذا السوق فإنها لا تحتاج فقط إلى قوى عاملة تتمتع بالمهارات وذات ثقافة جيدة، بل إنها تحتاج أيضا إلى خلق حوافز للأفراد على الإبداع. فبعض البلدان النامية نجحت في إنشاء رؤوس أموال المجاذفة ونظم احتضان الإبداع لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فدعم الحكومات للبحوث والتنمية على أعلى المستويات مهم أيضا لتشجيع على إنتاج السلع المعلوماتية.

٥ - التشجيع على إجراء مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين البلدان النامية وعلى نطاق أوسع - يُلاحظ أن الممارسات والتجارب الناجحة للبلدان النامية غالبا ما تكون مساعِدة ومرشِدة بشكل مباشر للبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد، إن مضاعفة عدد مناسبات المشاركة في أفضل الممارسات والتعلّم المتبادل فيما بين البلدان النامية للمسائل المتعلقة بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعتبر عنصرا مهما في تعميق فهم ما تنطوي عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات وآثار بالنسبة للتنمية وفي المشاركة في النواتج على أوسع نطاق ممكن. ومن الأمور المساعدة وذات الشأن إنشاء مواقع مختلفة على

شبكة الإنترنت لمقارنة المبادرات والممارسات والخبرات في مجال الإدارة الإلكترونية الحكومية والتجارة الإلكترونية والمجتمع الإلكتروني وإيجاد منافذ خاصة لتقديم المشورة والتدريب على مختلف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء.

إن العديد من البلدان النامية الصغيرة تفتقر إلى الموارد اللازمة لإقامة البنى التحتية للمعلوماتية، ومرافق التجارة الإلكترونية والإفادة من اقتصادات الحجم. فهذه البلدان بإمكانها تنسيق أعمالها واستثماراتها في تعزيز اقتصاد الشبكة الإلكترونية وتنمية الاقتصاد الإلكتروني من خلال جهودها المشتركة. ففي الماضي، كان التنسيق والتعاون يتطلب قربا جغرافيا وكان يؤدي إلى تجمعات إقليمية للبلدان. فاققتصاد الشبكة الإلكترونية الجديد يقلص الحواجز الجغرافية، ويجعل المجتمعات التي تقترب من بعضها البعض من حيث مستوى نموها (استنادا، مثلا، إلى إجمالي الناتج المحلي للفرد، أو حالة التطور التعليمي) بإمكانها أن تشكل فريقا لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

إن التعاون والتنسيق الدوليين من أجل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإمكانهما أن يوفر قيادة عالمية في ردم الفارق الحاسوبي، وتعزيز الفرص الحاسوبية واعتماد استراتيجية متماسكة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظومة تعزيزا لتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية. ومن شأن ذلك أيضا أن يعزز تفاعل واتساق جميع الجهود الموجهة إلى توسيع نطاق تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنمية. بما في ذلك دعم اتخاذ إجراءات وطنية، من خلال تقديم المساعدة التقنية، الهادفة إلى تحقيق ما يلي: (أ) الإعلان عن رؤية قومية؛ (ب) وضع سياسات قومية؛ (ج) وضع أولويات واستراتيجيات قومية؛ (د) خلق بيئة مؤاتية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (هـ) بناء القدرات في مجال البنى التحتية للمعلوماتية وتطوير محتوى البرامج الحاسوبية. وفي هذا المجال، إن الأمم المتحدة تؤدي دورا فريدا ورائدا، وعليها الاستمرار في تأديته.